

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL**الجمعية العامة**A/C.5/47/54
19 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والأربعون

اللجنة الخامسة

البندان ١٠٤ و ٩٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين١٩٩٣-١٩٩٢التنمية الاجتماعية : منع الجريمة والعدالة الجنائية

الإشارة المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار
A/C.3/47/L.16 المعنون "معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع
الجريمة ومعاملة المجرمين"

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للماد ١٥٢ من
النظام الداخلي للجمعية العامة

١ - اعتمدت اللجنة الثالثة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٢ ، مشروع القرار A/C.3/47/L.16 ، وذلك في تصويت مسجل وبأغلبية ٩٧ صوتا مقابل
صوت واحد وامتناع ٤١ عضوا عن التصويت . وكان معروضا على اللجنة بيان بالإشارة
المترتبة في الميزانية البرنامجية A/C.3/47/L.26 .

٢ - وبموجب أحكام الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/C.3/47/L.16 فإن الجمعية
العامة تكرر طلبها من الأمين العام أن يكفل تقديم الموارد الكافية لدعم معهد الأمم
المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في حدود الاعتمادات الإجمالية
لميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بما يتيح للمعهد أن يقوم بصورة كاملة وفي الوقت
المناسب ، بأداء جميع الولايات المسندة إليه .

.../...

231192 231192 231192 (٩٢)٥٣١٨٢ 92-73378

٣ - وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنسج الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ١٩٨٧ . وطبقا للنظام الاساسي للمعهد تمسول التكاليف الادارية والبرنامجية للمعهد بموجب جدول محدد للانصبة المقررة على الدول الاعضاء الافريقية بينما تمسول أنشطته التنفيذية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وكما ذكر الامين العام في تقريره عن المعهد (A/47/379 و Corr.1) بلغت ميزانية المعهد في عام ١٩٩٢ ، ٤٥٧ ١٧١ ١ دولارا قدم منه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٥٧ ٧٤٦ دولارا وجاء ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من الانصبة المقررة على الدول الاعضاء الافريقية بينما قدم مبلغ ١٨٠ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة . وقد أقرت المنحة التي قدمتها الأمم المتحدة للمعهد بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وقدمت بالفعل في إطار الباب ٢٣ ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وكان المقصود أن تغطي المنحة جزءا من التكاليف الادارية للمعهد وبالتحديد تكاليف منصبى المدير ونائب المدير .

٤ - ولم يكن الامين العام في موقع يمكنه من اقتراح حلول محددة أطول أجل لتمويل المعهد في تقريره المقدم الى الجمعية العامة (A/47/379 و Corr.1) . على أنه يعترم أن يقدم مقترحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الشامنسة والاربعين .

٥ - وكما ورد في التقرير ، فإن الحالة المالية للمركز قد تحسنت بعض الشئ عام ١٩٩٢ نتيجة لزيادة التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحصول على منحة الأمم المتحدة . على أنه خلال الفترة نفسها ، استمر في التهيوط معدل تخصيص الانصبة المقررة على الدول الاعضاء .

٦ - وقد أدت الصعوبات التي واجهها المعهد في اجتذاب الموظفين المؤهلين لملء الشواغر القائمة فضلا عن وظيفة مدير المعهد خلال جزء من عام ١٩٩٢ عقب مغادرة الرئيس السابق ، الى وجود انخفاض في صرف الموارد المسقطه ، بما في ذلك المنحة التي رصبتها الجمعية العامة في عام ١٩٩١ .

٧ - ومع مراعاة أن وظيفة مدير المعهد يجري العمل على شغلها وأن كل الجهود متبذل لملء الشواغر الحالية الأخرى بسرعة ، فإن الامين العام يعتبر أن المعهد سيبقى بحاجة الى مزيد من الموارد في عام ١٩٩٣ . على أن الامين العام ليس الآن في موقع

يمكنه من تقديم تقدير دقيق للموارد المالية التي قد تلزم أو من تقديم مقترحات حول هذا الموضوع بإعادة توزيع الموارد . وبدلاً من ذلك تلتزم موافقة الجمعية العامة لاستمرار استخدام المنحة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين لتمويل وظيفتي مدير المعهد ونائب مديره حتى نهاية عام ١٩٩٣ . وإذا ظهر أن رصيد منحة ١٩٩٣ لن يكون كافياً لهذا الغرض فإن الأمين العام سيلتزم موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إعادة توزيع الموارد اللازمة في إطار المخصصات الإجمالية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٣ .

- - - - -